

ورقة تحليلية

التقارب التركي-الخليجي: الدوافع وفرص النجاح والاستمرار

سعيد الحاج*
28 فبراير / شباط 2022



الملتقى الاقتصادي الإماراتي - التركي - Arab Emirlikleri - Türkiye Ekonomik Forumu
أبوظبي 15-02-2022



الرئيس التركي يشارك في اجتماعات الملتقى الاقتصادي الإماراتي- التركي (الأناضول)

مقدمة

شكّلت زيارة الرئيس التركي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير/شباط 2022، ذروة مسار التهدئة والحوار بين تركيا ودول خليجية، كجزء من مسار التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه قوى إقليمية كانت على خصومة معها استمرت لسنوات. حرص أردوغان على التأكيد على أن هذه الزيارة، التي وُقِّعت خلالها عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجانبين، تمثل مقدمة لمرحلة جديدة ومختلفة في علاقات البلدين وكذلك في علاقات بلاده مع دول الخليج. خصوصية الزيارة تنبع من كون البلدين مثلاً طرفي النقيض في حالة الاستقطاب الإقليمي لسنوات عديدة، وكانت الخصومة بينهما هي الأشد في المنطقة، حيث تبادلوا اتهامات تتعلق بقضايا الأمن القومي.

تطرح هذه الورقة عدداً من الأسئلة بشأن الدوافع الحقيقية خلف هذا التحول المهم في المنطقة، ومنطلقات أنقرة نحو هذا التقارب، والأهداف التي تتوخاها منه، وفرص نجاح هذا المسار وما يمكن أن ينتج عنه على المدى البعيد، وهي الأسئلة التي يحاول الباحث الإجابة عنها.

عرفت تركيا خلال العقد الأول من حكم العدالة والتنمية (2002 وحتى 2011) علاقات طيبة مع مختلف الأطراف في العالم العربي والمنطقة، وخصوصًا ما سمي حينها بمحورَي الاعتدال والممانعة، من خلال سياستها الخارجية المتحفظة واعتمادها على القوة الناعمة ونموذج التعاون الاقتصادي المبني على مبدأ الربح للجميع(1).

بيد أن الثورات العربية وتطورات السنوات اللاحقة وضعت تركيا في مواجهة عدد من القوى الفاعلة في المنطقة، وفي مقدمتها مصر والسعودية والإمارات ودولة الاحتلال. كان الانقلاب في مصر، في يوليو/تموز 2013، محطة فارقة في علاقات أنقرة مع هذه الأطراف التي أيدت النظام الجديد في مصر عكس الأخيرة. وبسبب هذا الافتراق، ورغم أنه لم يحصل تعارض كبير في المصالح الجوهرية للطرفين، إلا أنهما بقيا على طرفي نقيض في مجمل قضايا المنطقة وفي حالة مواجهة غير معلنة على مدى السنوات الماضية.

اتهمت تركيا الإمارات بتمويل المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016 وبعض المحطات الداخلية(2)، واتهمها المحور المقابل لها بالتدخل في شؤون الدول العربية وتبني سياسة توسعية في المنطقة(3). لكن بدايات عام 2021 شهدت مرحلة جديدة بين الجانبين وصلت مع نهاياته إلى مرحلة التهدئة والحوار وتوقيع اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي.

سياسة خارجية جديدة

يعدُّ التقارب التركي مع دول الخليج جزءًا من مسار أكبر يتعلق بتحول مهم في السياسة الخارجية التركية، وأسبابه تتنوع بين ما هو عام متعلق بإعادة تركيا النظر في علاقاتها عمومًا وما هو خاص ومرتببط بدول الخليج على وجه التحديد.

كانت تركيا قد رفعت شعار "زيادة عدد الأصدقاء وتقليل عدد الخصوم"، عام 2016، مع استقالة أحمد داود أوغلو من رئاسة حزب العدالة والتنمية الحاكم والحكومة وخلافة بن علي يلدرم له في كليهما(4)، لكن تطورًا جوهريًا لم يطرأ حينها على علاقات تركيا الخارجية. في العام نفسه، أعادت دولة الإمارات العربية سفيرها لأنقرة(5)، ووقّعت الأخيرة مع دولة الاحتلال اتفاقًا لتطبيع العلاقات بعد حادثة سفينة "مافي مرمرة"(6)، لكن الظروف الإقليمية وحدة الاستقطاب في المنطقة لم تتيح ما هو أكثر.

اليوم، تدفع عدة عوامل داخلية وخارجية أنقرة نحو تدوير زوايا خلافها مع عدد من القوى الإقليمية وفتح قنوات الحوار معها، أهمها: الأول: انخرطت تركيا في الأعوام القليلة الماضية في عدة قضايا ونزاعات في المنطقة بأشكال مباشرة وغير مباشرة، من سوريا للعراق ومن ليبيا لجنوب القوقاز. عام 2020، حققت تركيا بعض الاختراقات لصالح حلفائها لاسيما في ليبيا وجنوب القوقاز(7)،

لكن ذلك استنزفها أيضًا وزاد من الضغوط السياسية والاقتصادية عليها، ولذلك فقد سعت مع بداية العام 2021 للتهدئة ومحاوله استثمار تلك الإنجازات سياسيًا.

الثاني: يقتره موعه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا، المحددة في يونيو/حزيران 2023، في ظل استقطاب غير مسبوق وأوضاع اقتصادية ضاغطة تجعلها استحقاقًا صعبًا على أردوغان والعدالة والتنمية، ولذلك يسعى الأخير إلى تهدئة ملفات السياسة الخارجية وحل أزماتها لتخفيف تلك الضغوط.

الثالث: يواجه الاقتصاد التركي مؤخرًا تحديات حقيقية لأسباب عدة داخلية وخارجية، زاد منها قرار الرئيس التركي تخفيض سعر الفائدة ما أثر سلبيًا على سعر صرف الليرة ونسبة التضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى(8)، وترك آثارًا مباشرة على المواطن التركي. استغلّت المعارضة التركية هذه الظروف وتراجع شعبية العدالة والتنمية للمطالبة بانتخابات مبكرة(9)، بينما يعوّل الحزب الحاكم على تحسين الأوضاع الاقتصادية عبر رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري مع الخارج قبل موعه الانتخابات. الرابع: يتقدم ملف شرق المتوسط أولويات السياسة الخارجية التركية مؤخرًا؛ حيث تواجه أنقرة محورًا إقليميًا مكونًا من اليونان، وقبرص اليونانية، ومصر، ودولة الاحتلال، ومدعوًا من الإمارات وفرنسا (من خارج حوض شرق المتوسط)، بينما لا شركاء لأنقرة إلا الحكومة الليبية التي أبرمت معها اتفاقين لترسيم الحدود البحرية وللتعاون الأمني والعسكري والتي تعاني أوضاعًا غير مستقرة. ولذا، تسعى تركيا لكسر العزلة المفروضة عليها في شرق المتوسط وخلق التحالف المواجه لها والبحث عن شركاء في شرق المتوسط.

الخامس: أتت كل هذه الظروف الداخلية والخارجية في ظل تغيير الإدارة الأميركية وفوز بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بما يشمل علاقات متوترة مع أنقرة وتهديدات لها وعقوبات عليها(10)، وتراجع اهتمام واشنطن بالمنطقة، ورغبتها بتوافق حلفائها وشركائها الإقليميين وتعاونهم، وتوجهها لإبرام اتفاق جديد مع إيران. هذا العامل، الذي يبدو الأهم وكمظلة وترويج لباقي العوامل، دفع بتركيا وغيرها من القوى الإقليمية لمراجعة بعض السياسات والاصطفافات وإعادة النظر في علاقاتها البيئية(11).

بدافع من هذه الأسباب وغيرها، بدت أنقرة مصممة على تحسين علاقاتها مع عدد من الأطراف الإقليمية، بما في ذلك أرمينيا التي بدأت معها حوارًا واستأنفت الرحلات الجوية بعد انقطاع(12)، ومصر التي عقدت معها عدة جولات من الحوار على مستوى وزارة الخارجية(13)، ودولة الاحتلال الإسرائيلي التي أكد أردوغان رغبة بلاده في تطوير العلاقات معها وأعلن عن زيارة مرتقبة لرئيسها إلى أنقرة في مارس/أذار القادم 2022(14)، إضافة لدول الخليج وتحديداً الإمارات والسعودية والبحرين.

التقارب مع الخليج

إضافة لما سبق من أسباب، دفعت مختلف القوى الإقليمية لمسارات التهدئة والحوار، ثمة دوافع لتقارب تركيا مع دول الخليج ترتبط مباشرة بالعلاقات بين الجانبين، أهمها:

أولاً: تراجع أسباب الاستقطاب: فقد كانت الثورات العربية وتحديداً الانقلاب في مصر، عام 2013، محطة أساسية للخلاف بين الجانبين، ثم أنت أزمة حصار قطر التي وقفت فيها تركيا إلى جانب الأخيرة لتعمق الاستقطاب أكثر. بعد ثماني سنوات من الانقلاب في مصر لم يعد النظام في الأخير يستشعر خطراً من المعارضة وخصوصاً الإسلاميين الذين يتهم أنقرة بدعمهم بعد أن استتب الأمر له داخلياً وخارجياً، كما أن الأزمة الخليجية انتهت على الأقل رسمياً في قمة العلا في 2021(15).

ثانياً: العامل الإيراني: تشكل احتمالية توقيع الولايات المتحدة مع إيران اتفاقاً جديداً بخصوص برنامجها النووي، مع ما سيفيده ذلك للأخيرة، هاجساً مشتركاً لتركيا ودول الخليج، التي ينظر بعضها لإيران بعين الخصومة والخطر بينما تنظر لها تركيا بعين التنافس. ثالثاً: المحور المقابل: شكّلت كل من السعودية والإمارات والبحرين إضافة لمصر محوراً مواجهاً لتركيا ومناكفاً لها في عدة قضايا إقليمية من سوريا للعراق لشرق المتوسط. دُكرت أنقرة بشكل مباشر في قرارات الجامعة العربية التي تقف خلفها بشكل رئيسي كل من مصر والسعودية(16)، وشاركت الإمارات في بيانات منبّدة بأعمال التنقيب التركية في شرق المتوسط رغم أنها ليست من دول حوضه(17). وعليه، فإن تهدئة الخلافات مع هذه الدول من شأنها تخفيف الضغوط على أنقرة.

رابعاً: الاستثمارات الخليجية: تراجع حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية على وجه التحديد بسبب الأزمة الخليجية ثم قضية الإعلامي جمال خاشقجي في ظل ظروف صعبة للاقتصاد التركي، وطبقت الرياض حظراً غير معلن على استيراد البضائع التركية (تظهر آثاره بوضوح في الجدول أدناه). ومع تراجع احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية وحاجة تركيا الملحة لها(18) وللاستثمارات والأموال الساخنة التي تملكها دول الخليج، يمكن فهم مسارعتها للتصالح معها.

جدول يظهر حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية خلال السنوات الفائتة*

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	حجم التبادل (مليار دولار)
2013	3.26	1.98	5.24
2014	3.13	2.42	5.55
2015	3.58	2.14	5.72
2016	3.26	1.83	5.09
2017	2.83	2.21	5.04
2018	2.76	2.51	5.27
2019	3.29	2.00	5.29
2020	2.50	1.71	3.60
2021	0.265	3.45	3.71

*الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات هيئة الإحصاء التركية

خامسًا: مشروع الممر البري: اتفقت تركيا مع الإمارات على ممر بري لنقل البضائع بينهما باستخدام الموانئ الإيرانية، وهو ما من شأنه تقليل مدة الشحن إلى ثلث المسار البحري الحالي وتقليل كلفة النقل وتنشيط التجارة بين البلدين، لاسيما في ظل تأثير سلاسل التوريد بظروف جائحة كورونا(19).

في أغسطس/آب 2021، زار مستشار الأمن الوطني الإماراتي، طحنون بن زايد، تركيا والتقى الرئيس أردوغان وقالت مصادر البلدين: إنهما ناقشا "سبل التعاون التجاري والاقتصادي والفرص الاستثمارية" بينهما(20). كما جمعت عدة اتصالات هاتفية بين الرئيس التركي وولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، وكذلك بين وزيرٍ خارجي البلدين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، بحث وزيراً خارجياً البحرين وتركيا، عبد اللطيف الزباني ومولود تشاوش أوغلو، في أنقرة "سبل تعزيز التعاون بين البلدين في عدة مجالات"(21)، كما التقى نائب الرئيس التركي، فؤاد أقطاي، مع وزير التجارة السعودي، ماجد بن عبدالله القصبي، في إسطنبول وتباحثا في العلاقات التجارية بين الجانبين(22).

هذا الزخم المتزامن للقاءات التركية-الخليجية تُوِّج في الـ 24 من نوفمبر/تشرين الثاني الفائت بزيارة محمد بن زايد لأنقرة لأول مرة منذ عشر سنوات، واستقباله بحفاوة رسمية بالغة وتوقيع البلدين عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم في مجالات التجارة والطاقة والبيئة والاستثمار(23)، إضافة لتأسيس الإمارات صندوقاً بقيمة 10 مليارات دولار أميركي للاستثمار في تركيا(24). ردّ أردوغان بزيارة في فبراير/شباط الجاري، تخلّلتها توقيع 13 اتفاقية بين البلدين وتوقيعها على بيان مشترك بشأن "بدء مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بينهما"(25).

أثبتت الشهور الفائتة جدية تركيا فيما يتعلق برغبتها بتحسين علاقاتها مع مختلف القوى في المنطقة ولاسيما دول الخليج، وتحديدًا الإمارات والسعودية. تبدّى ذلك في تواتر التصريحات المتعلقة بهذا المسار من جهة، وبعده من خطوات إثبات نواياها الحسنة من جهة ثانية. لقيت هذه التصريحات والخطوات ترحيبًا وتجاوبًا من الأطراف المقابلة، بما يعني أن الرغبة في تحسين العلاقات ليست من طرف واحد وإنما مشتركة، وكذلك السعي لهذا الهدف.

في 20 يناير/كانون الثاني الفائت، رفعت تركيا حظرًا كانت قد فرضته على وسائل إعلام سعودية وإماراتية(26)، وقالت صحف تركية: إن ذلك حصل مقابل رفع المملكة العربية السعودية الحظر عن استيراد البضائع التركية(27). وفي الشهر نفسه، ألغت محكمة تركية عقوبة الإقامة الجبرية عن صحفي أردني أوقف عام 2020 بتهمة التجسس لصالح الإمارات(28). في المقابل، توقف التركي الملاحق قضائيًا بتهمة تتعلق بالمافيا والمقيم في الإمارات، سادات بيكار، عن التغريد بقضايا إشكالية واتهامات لبعض السياسيين الأتراك، ما أعطى انطباعًا بأن الأمر أتى باتفاق تركي-إماراتي في سياق التقارب بينهما.

من العوامل المحفزة على استمرار هذا المسار تراجع حدة الاستقطاب في المنطقة، وانخفاض التوتر في عدد من النزاعات الإقليمية التي وضعت تركيا والدول المذكورة في مواجهة بعضها البعض واستنزفت الطرفين دون نصر كامل وناجز لأحدهما على الآخر، إضافة لحاجة مختلف الأطراف للتهدئة ورفع التعاون التجاري والاقتصادي وهو ما يتبدّى بوضوح في أجندة اللقاءات والمجالات التي شملتها مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون.

في المقابل، ثمة عوائق حقيقية أمام المسار الحالي في مقدمتها موقف السعودية التي تبدو الغائب الحاضر في هذا الإطار. فالتصريحات التركية بخصوص تحسين العلاقات مع الرياض بقيت حتى اللحظة دون تعقيب من الأخيرة، وكذلك تحديد موعد لزيارة أردوغان لها أكثر من مرة(29). بعض التقديرات في أنقرة تشير إلى أن قضية الإعلامي جمال خاشقجي ما زالت ركنًا رئيسًا في موقف السعودية، فيما يبدو الرئيس التركي متفائلًا بشأن "خطوات ملموسة" قريبًا في علاقات بلاده مع الرياض(30).

ومن العقبات كذلك أن مسار التهدة الحالي مدفوع بعدة عوامل داخلية وخارجية ليست مضمونة الاستمرار طويلًا؛ ما يعني أن تغيير بعض الظروف الإقليمية والدولية قد يعرّض المسار لهزة أو يعيده إلى المربع الأول؛ إذ ليس هناك مؤشرات حقيقية على تغيير مواقف تركيا ودول الخليج المقصودة من مختلف قضايا المنطقة أو تبدل مصالحها أو رؤاها.

انعكس مسار التهدة بين تركيا ومختلف القوى الإقليمية -بما فيها دول الخليج- على بعض ملفات المنطقة مؤخرًا من خلال التنسيق المباشر أو الضمني بين تركيا والدول المعنية، بما في ذلك الأزمة الليبية التي شهدت انفراجة نسبية من خلال الحوار الوطني

وانتخابات المجلس الرئاسي، وكذلك الصراع في إثيوبيا بين الحكومة بقيادة أبي أحمد والمتمردين حيث اجتمعت كل من تركيا والإمارات على دعم أبي أحمد(31).

خاتمة

في الخلاصة، نحن إزاء انعطافة جديدة وكبيرة في السياسة الخارجية التركية باتجاه التهدئة وفتح مسارات الحوار والتعاون مع عدد من القوى الإقليمية التي صُفِّت كخصوم لها على مدى العقد الفائت على أقل تقدير، لعدة أسباب داخلية وخارجية شكَّلت لدى تلك الدول قناعة مشابهة بضرورة إعادة التوضع والاصطفاف.

في هذا الإطار، يبدو الاقتصاد ولاسيما ما يتعلق بالاستثمارات الخليجية عاملاً رئيساً في التحول التركي الحالي، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي الأصعب على أردوغان والعدالة والتنمية، في يونيو/حزيران 2023، فضلاً عن احتمالية تبكير الانتخابات عن ذلك الموعد.

وفي هذا الإطار، أثبتت أنقرة أنها مستعدة لتقديم استحقاقات هذا المسار، كما فعلت سابقاً في سياق الحوار مع القاهرة واشترطت الأخيرة بخصوص الإعلام المصري المعارض انطلاقاً من الأراضي التركية(32)، وكما يظهر من بعض الخطوات الرمزية سالفة الذكر.

وفي ظل الحاجة المتبادلة لتدوير زوايا الخلاف وخفض التوتر وزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وكذلك الرغبة الأميركية في التهدئة ثم التعاون بين حلفائها الإقليميين، يبدو أن المسار الحالي قابل للاستمرار على المدى القريب والمتوسط على أقل تقدير بينما من الصعب توقع انتقاله لمرحلة التعاون الوثيق فضلاً عن تشكُّل محاور جديدة في المنطقة. بيد أن مجرد تجنب هذه القوى الإقليمية الصدام المباشر وغير المباشر فيما بينها والإضرار ببعضها البعض يشي بأننا أمام مرحلة جديدة في المنطقة تختلف عن العقد الفائت، طالما استمرت الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لهذا المسار واستمرت حاجة مختلف الأطراف له.

*سعيد الحاج، باحث في الشأن التركي.

مراجع

- (1) سعيد الحاج، محددات السياسة التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات، مارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3t5fVkl>
- (2) تركيا تتهم الإمارات بإثارة الفوضى والفتنة باستخدام "دحلان"، الخليج أونلاين، 16 فبراير/شباط 2020، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3JMnAKT>
- (3) الإمارات تحذر من أطماع تركيا التوسعية في العالم العربي، ميدل إيست أونلاين، 20 يونيو/حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3hfF8mh>

- (4) انظر مثلاً: سعيد الحاج، قراءة في المشروع الإقليمي لتركيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 28 أبريل/نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3sU31VW>
- (5) السفير الإماراتي يقدم أوراق اعتماده لأردوغان، وكالة أنباء الأناضول، 14 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3BIB4EE>
- (6) تركيا وإسرائيل توقعان اتفاق تطبيع العلاقات رسمياً، العربي الجديد، 28 يونيو/حزيران 2016، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3HqbVjz>
- (7) أردوغان يستعرض أهم إنجازات 2020 التركية، وكالة أنباء الأناضول، 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3sY19LX>
- (8) الليرة التركية تواصل الانهيار وترفع خسائرها إلى 40 في المئة في 2021، Independent عربية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3JRX7M9>
- (9) المعارضة التركية تدعو أردوغان مجدداً لانتخابات مبكرة، العربي الجديد، 14 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3JElm0a>
- (10) واشنطن تبلغ أنقرة رسمياً بأفراجها من برنامج عقوبات "إف-35"، فرانس 24، 24 أبريل/نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3LU8Ewk>
- (11) انظر مثلاً: سعيد الحاج، ما الذي يمنع التقارب التركي-السعودي، الجزيرة نت، 11 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3scbnt2>
- (12) تنظيم أول رحلة جوية من تركيا لأرمينيا في إطار التطبيع، وكالة أنباء الأناضول، 3 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3BHHTXd>
- (13) تركيا تؤكد استمرار الحوار مع مصر، الشرق الأوسط، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3he5PI0>
- (14) أردوغان: الرئيس الإسرائيلي يزور تركيا منتصف مارس، وكالة أنباء الأناضول، 3 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/33HqW9k>
- (15) نص البيان الختامي لقمة العلا، سكاى نيوز عربية، 5 يناير/كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3lhHrBe>
- (16) الجامعة العربية: تركيا وإيران استغلنا الفوضى في عدة دول لتحقيق المكاسب، سيونتيك، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3sd6ftn>
- (17) بيان خفاسي حول تطورات الأوضاع في شرق المتوسط، سيونتيك، 11 مايو/أيار 2020، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3JUFATz>
- (18) يستمر الجدل في تركيا حول احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية؛ حيث تصر الحكومة على أنه مرتفع وكاف، بينما تقول المعارضة: إن المعن هو إجمالي الاحتياطي بينما الصافي متراجع جداً. انظر مثلاً: أردوغان: احتياطي البنك المركزي يتجاوز 115 مليار دولار، وكالة أنباء الأناضول، 24 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3t00h9B> و: هبوط صافي احتياطيات تركيا من النقد الأجنبي لأدنى مستوى منذ 2002، العربية، 30 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3Hc1oIA>
- (19) طريق بري بين الإمارات وتركيا.. مشروع واعد يعيد رسم خريطة التجارة بالمنطقة، TRT عربي، 14 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3LRqu2X>
- (20) الرئيس التركي يستقبل وفداً إماراتياً برئاسة مستشار الأمن الوطني طحون بن زايد، CNN عربية، 18 أغسطس/آب 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://cnn.it/3JNzLHr>
- (21) وزير خارجية تركيا لنظيره البحريني: عودة العلاقات مع دول الخليج أمر مهم، تركيا الآن، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3sU4BHy>
- (22) إسطنبول: تركيا والسعودية تبحثان العلاقات التجارية، وكالة أنباء الأناضول، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3BHAqQk>
- (23) أردوغان ومحمد بن زايد يشهدان في أنقرة توقيع اتفاقيات تعاون بين تركيا والإمارات، BBC عربي، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bbc.in/3Hen5HG>
- (24) الإمارات تأسس صندوقاً بقيمة 10 مليارات دولار للاستثمار في تركيا، سيونتيك، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3p5xjEc>
- (25) تركيا والإمارات توقعان 13 اتفاقية تعاون، وكالة أنباء الأناضول، 14 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3vbu3es>
- (26) تركيا ترفع الحظر عن مواقع إخبارية سعودية وإماراتية، الحرة، 21 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://arbne.ws/355t3xD>
- (27) السعودية تستيق زيارة أردوغان بقرار حول الصادرات التركية.. الرياض تسعى لفتح صفحة جديدة مع أنقرة، عربي بوست، 25 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3h7djqb>
- (28) القضاء التركي يصدر حكماً بحق صحفي متهم بالتجسس لصالح الإمارات، روسيا اليوم، 27 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3BMeZoY>
- (29) أردوغان يعلن أنه سيزور السعودية الشهر المقبل، الجزيرة نت، 4 يناير/كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3vabTtq>
- (30) أردوغان: نريد تعزيز علاقاتنا مع السعودية، وكالة أنباء الأناضول، 22 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/33HKFyW>
- (31) السر الذي قلب موازين الحرب.. 3 دول إحداها عربية أنقذت أبي أحمد بسلاح خطير، سيونتيك، 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/35n1xM4>
- (32) قنوات المعارضة المصرية بتركيا تعلن وقف عرض حلقات برامج سياسية.. ما الذي حدث بالضبط؟، الجزيرة نت، 19 مارس/آذار 2021، (تاريخ الدخول: 24 فبراير/شباط 2022): <https://bit.ly/3JKsRTi>

انتهى